جامعة الأنبار

كلية العلوم الإسلامية

قسم الفقه وأصوله

المادة علوم الحديث

للمرحلة الثانية (مسائي)

المصدر: تيسير مصطلح الحديث

المؤلف: الدكتور محمود الطحان

تعريفات أولية:

١- **علم المصطلح:** هو علم بأصول وقواعد، يعرف بها أحوال السند والمتن، ومن حيث القبول والرد.

ـ **موضوعه:** السند والمتن من حيث القبول والرد.

ـ **ثمرته:** تمييز الصحيح من السقيم من الأحاديث.

٢- **الحديث: لغةً:** الجديد، ويجمع على أحاديث، على خلاف القياس.

اصطلاحا: ما أضيف إلى النبي صلى الله عليه وسلم من قول، أو فعل، أو تقرير، أو صفة.

٣- **الخبر: لغة:** النبأ، وجمعه أخبار.

اصطلاحا: فيه ثلاثة أقوال، وهي:

١- هو مرادف للحديث: أي أن معناها واحد اصطلاحا.
٢- مغاير له: أي فالحديث: ما جاء عن النبي صلى الله عليه وسلم، والخبر: ما جاءه عن غيره.
٣- أعم منه: أي فالحديث: ما جاء عن النبي صلى الله عليه وسلم، والخبر: ما جاء عنه أو عن غيره.

٤- **الأثر: لغة:** بقية الشيء.

اصطلاحا: فيه قولان؛ هما:

١- هو مرادف للحديث: أي أن معناهما واحد اصطلاحا.

٢- مغاير له: وهو ما أضيف إلى الصحابة والتابعين من أقوال أو أفعال.

٥- الإسناد: له معنيان:

أ- عزو الحديث إلى قائله مسندا.

ب- سلسلة الرجال الموصِّلة للمتن، وهو بهذا المعنى مرادف للسند.

٦- **السند: لغةً:** المعتمد، وسمي كذلك؛ لأن الحديث يستند إليه، ويعتمد عليه.

اصطلاحًا: سلسلة الرجال الموصلة للمتن.

٧- **المتن: لغةً:** ما صلب وارتفع من الأرض.

اصطلاحًا: ما ينتهي إليه السند من الكلام.

٨- **المسنَد: "بفتح النون". لغةً:** اسم مفعول، من أسند الشيء إليه، بمعنى: عزاه ونسبه إليه.

اصطلاحًا: له ثلاثة معانٍ:

١- كل كتاب جمع فيه مرويات كل صحابي على حدة.

٢- الحديث المرفوع المتصل سندا.

٣- أن يراد به "السند" فيكون بهذا المعنى مصدرا ميميا.

٩- **المسنِد:** "بكسر النون": هو من يروي الحديث بسنده، سواء أكان عنده علم به، أم ليس له إلا مجرد الرواية.

١٠- **المحدِّث:** هو من يشتغل بعلم الحديث رواية ودراية، ويطَّلِع على كثير من الروايات، وأحوال رواتها.

١١- الحافظ: فيه قولان:

أ- مرادف للمحدِّث عند كثير من المحدثين.

ب- وقيل: هو أرفع درجة من المحدث، بحيث يكون ما يعرفه في كل طبقة أكثر مما يجهله.

١٢- الحاكم: هو من أحاط علما بجميع الأحاديث، حتى لا يفوته منها إلا اليسير، وهذا على رأي بعض أهل العلم.

الباب الأول: الخبر

الفصل الأول: تقسيم الخبر بالنسبة لوصوله إلينا

تمهيد: ينقسم الخبر بالنسبة لوصوله إلينا إلى قسمين:

١- فإن كان له طرق غير محصورة بعدد معين، فهو المتواتر.

٢- وإن كان له طرق محصورة بعدد معين، فهو الآحاد.

ولكل منهما أقسام وتفاصيل، سأذكرها وأبسطها إن شاء الله تعالى، بمبحثين، وهما.

المبحث الأول: الخبر المتواتر

تعريفه: لغةً: هو اسم فاعل، مشتق من التواتر، أي التتابع، تقول: تواتر المطر، أي تتابع نزوله.

اصطلاحًا: ما رواه عدد كثير، تُحِيل العادة تواطُؤَهم على الكذب.

- **شرح التعريف:**

ومعنى التعريف: أن المتواتر هو الحديث أو الخبر الذي يرويه في كل طبقة من طبقات سنده رواة كثيرون، يحكم العقل عادة باستحالة أن يكون أولئك الرواة قد اتفقوا على اختلاق هذا الخبر.

- **شروطه:** يتبين من شرح التعريف أن التواتر لا يتحقق في الخبر إلا بشروط أربعة وهي:

أ- أن يرويه عدد كثير، وقد اختلف في أقل الكثرة على أقوالٍ، المختار أنه عشرة أشخاص.

ب- أن توجد هذه الكثرة في جميع طبقات السند.

ج- أن تحيل العادة تواطؤهم على الكذب.

د- أن يكون مستند خبرهم الحس؛ كقولهم: سمعنا، أو رأينا، أو لمسنا، أو ... أما إن كان مستند خبرهم العقل، كالقول بحدوث العالم مثلا، فلا يسمى الخبر حينئذ متواترا.

- **حُكْمُهُ:** المتواتر يفيد العلم الضروري، أي العلم اليقيني الذي يضطر الإنسان إلى التصديق به تصديقا جازما، كمن يشاهد الأمر بنفسه؛ فإنه لا يتردد في تصديقه، فكذلك الخبر المتواتر، لذلك كان المتواتر كله مقبولا، ولا حاجة إلى البحث عن أحوال رواته.
- **أقسامه: ينقسم الخبر المتواتر إلى قسمين هما: لفظي، ومعنوي:**

أ- المتواتر اللفظي: وهو ما تواتر لفظه ومعناه.

مثل حديث: "من كذب علي متعمدا فليتبوأ مقعده من النار". رواه بضعة وسبعون صحابيا. ثم استمرت هذه الكثرة -بل زادت- في باقي طبقات السند.

ب- المتواتر المعنوي: هو ما تواتر معناه دون لفظه.

مثل: أحاديث رفع اليدين في الدعاء، فقد ورد عنه صلى الله عليه وسلم نحو مائة حديث، كل حديث منها فيه: أنه رفع يديه في الدعاء، لكنها في قضايا مختلفة، فكل قضية منها لم تتواتر، والقدر المشترك بينها -وهو الرفع عند الدعاء- تواتر باعتبار مجموع الطرق.

- **وجوده:** يوجد عدد لا بأس به من الأحاديث المتواترة، منها حديث الحوض، وحديث المسح على الخفين، وحديث رفع اليدين في الصلاة، وحديث: " نضر الله امرأ"، وغيرها كثير؛ لكن لو نظرنا إلى عدد أحاديث الآحاد لوجدنا أن الأحاديث المتواترة قليلة جدا بالنسبة إليها.

❖ **المبحث الثاني: خبر الآحاد**

تعريفه: لغةً: الآحاد: جمع أحد، بمعنى: الواحد، وخبر الواحد هو: ما يرويه شخص واحد.

اصطلاحًا: هو ما لم يجمع شروط المتواتر.

حكمه: يفيد العلم النظري؛ أي العلم المتوقف على النظر والاستدلال.

الفصل الثاني: تقسيم خبر الآحاد

المبحث الأول: تقسيم خبر الآحاد بالنسبة إلى عدد طرقه

المطلب الأول: المشهور

تعريفه: لغةً: هو اسم مفعول من "شهرت الأمر" إذا أعلنته وأظهرته، وسمي بذلك لظهوره.

ب- اصطلاحًا: ما رواه ثلاثة فأكثر -في كل طبقة- ما يبلغ حد التواتر.

مثاله: حديث: "إن الله لا يقبض العلم انتزاعا ينتزعه من صدور العلماء، ولكن يقبض العلم بقبض العلماء، حتى إذا لم يبق عالما اتخذ الناس رءوسا جُهَّالًا، فسُئِلوا فأفتوا بغير علم، فضلوا وأضلوا".

المستفيض: لغةً: اسم فاعل، من "استفاض" مشتق من فاض الماء وسمي بذلك لانتشاره.

اصطلاحًا: اختلف في تعريفه على ثلاثة أقوال، وهي:

- هو مرادف للمشهور.

- هو أخص منه؛ لأنه يشترط في المستفيض أن يستوي طرفا إسناده، ولا يشترط ذلك في المشهور.

- هو أعم منه، أي هو عكس القول الثاني.

❖ **المشهور غير الاصطلاحي:**

ويقصد به ما اشتهر على الألسنة من غير شروط تعتبر؛ فيشمل:

أ- ما له إسناد واحد.

ب- وما له أكثر من إسناد.

ج- وما لا يوجد له إسناد أصلا.

أنواع المشهور غير الاصطلاحي:

له أنواع كثيرة، أشهرها:

أ- **مشهور بين أهل الحديث خاصة:** ومثاله: حديث أنس: أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قنت شهرا بعد الركوع يدعو على رعل وذكوان.

ب- **مشهور بين أهل الحديث، والعلماء، والعوام:** مثاله: "المسلم من سلم المسلمون من لسانه ويده".

ج- **مشهور بين الفقهاء:** مثاله: حديث: "أبغض الحلال إلى الله الطلاق".

د- **مشهور بين الأصوليين:** مثاله: حديث: "رفع عن أمتي الخطأ والنسيان وما استكرهوا عليه". صححه ابن حبان، والحاكم.

هـ- **مشهور بين النحاة:** مثاله: حديث: "نعم العبد صهيب، لو لم يخف الله لم يعصه". لا أصل له.

و- **مشهور بين العامة:** مثاله: حديث "العجلة من الشيطان". أخرجه الترمذي وحسنه.

حكم المشهور: المشهور الاصطلاحي وغير الاصطلاحي لا يوصف بكونه صحيحًا أو غير صحيح ابتداء، لكن بعد البحث يتبين أن منه الصحيح، ومنه الحسن، ومنه الضعيف، ومنه الموضوع أيضا لكن إن صح المشهور الاصطلاحي، فتكون له ميزة ترجحه على العزيز والغريب.

❖ **المطلب الثاني: العزيز**

١- **تعريفه: لغة:** هو صفة مشبهة، من "عز يعز" بالكسر، أي قل وندر، أو من "عز يعز" بالفتح، أي قوي واشتد، وسمي بذلك إما لقلة وجوده وندرته، وإما لقوته، بمجيئه من طريق آخر.

اصطلاحا: أن لا يقل رواته عن اثنين في جميع طبقات السند.

شرح التعريف: يعني ألا يوجد في طبقة من طبقات السند أقل من اثنين؛ أما إن وجد في بعض طبقات السند ثلاثة فأكثر فلا يضر، بشرط أن تبقى ولو طبقة واحدة فيها اثنان؛ لأن العبرة لأقل طبقة من طبقات السند.

هذا التعريف هو الراجح، كما حرره الحافظ ابن حجر، وقال بعض العلماء: إن العزيز: هو رواية اثنين أو ثلاثة، فلم يفصلوه عن المشهور في بعض صوره.

مثاله: ما رواه الشيخان من حديث أنس، والبخاري من حديث أبي هريرة؛ أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: "لا يؤمن أحدكم حتى أكون أحب إليه من والده، وولده، والناس أجمعين".

ورواه عن أنس قتادة وعبد العزيز بن صهيب، ورواه عن قتادة شعبة وسعيد، ورواه عن عبد العزيز إسماعيل بن علية وعبد الوارث، ورواه عن كلٍّ جماعة.

❖ **المطلب الثالث: الغريب**

تعريفه: لغة: هو صفة مشبهة، بمعنى المنفرد، أو البعيد عن أقاربه.

اصطلاحا: هو ما ينفرد بروايته راوٍ واحد.

شرح التعريف: أي هو الحديث الذي يستقل بروايته شخص واحد، إما في طبقة من طبقات السند، أو في بعض طبقات السند، ولو في واحدة، ولا تضر الزيادة على واحد في باقي طبقات السند؛ لأن العبرة للأقل.

تسمية ثانية له: يطلق كثير من العلماء على الغريب اسما آخر، هو "الفرد" على أنهما مترادفان، وغاير بعض العلماء بينهما، فجعل كلا منهما نوعا مستقلا، لكن الحافظ ابن حجر يعدهما مترادفين لغة، واصطلاحا، إلا أنه قال: إن أهل الاصطلاح

غايروا بينهما من حيث كثرة الاستعمال وقلته، فـ "الفرد" أكثر ما يطلقونه على "الفرد المطلق"، و"الغريب" أكثر ما يطلقونه على "الفرد النسبي".

أقسامه: يقسم الغريب بالنسبة لموضع التفرد فيه إلى قسمين، هما: "غريب مطلق" و"غريب نسبي".

أ- **الغريب المطلق "أو الفرد المطلق": تعريفه:** هو ما كانت الغرابة في أصل سنده، أي ما يتفرد بروايته شخص واحد في أصل سنده.

مثاله: حديث "إنما الأعمال بالنيات" تفرد به عمر بن الخطاب رضي الله عنه.

هذا وقد يستمر التفرد إلى آخر السند، وقد يرويه عن ذلك المتفرد عدة من الرواة.

ب- **الغريب النسبي" أو الفرد النسبي": تعريفه:** هو ما كانت الغرابة في أثناء سنده، يرويه أكثر من راوٍ في أصل سنده، ثم ينفرد بروايته واحد عن أولئك الرواة.

مثاله: حديث "مالك، عن الزهري، عن أنس رضي الله عنه، أن النبي صلى الله عليه وسلم دخل مكة وعلى رأسه المغفر". تفرد به مالك، عن الزهري.

سبب التسمية: وسمي هذا القسم بـ "الغريب النسبي"؛ لأن التفرد وقع فيه بالنسبة إلى شخص معين.

المبحث الثاني: تقسيم خبر الآحاد بالنسبة إلى قوته وضعفه

المطلب الأول: الخبر المقبول

وفيه مقصدان:

- **المقصد الأول:** أقسام المقبول.

- **المقصد الثاني:** تقسيم المقبول إلى معمول به، وغير معمول به.

المقصد الأول: "أقسام المقبول"

ينقسم الخبر المقبول –بالنسبة إلى تفاوت مراتبه– إلى قسمين رئيسين، هما: صحيح وحسن. وكل منها ينقسم إلى قسمين فرعيين، هما: لذاته ولغيره، فتئول أقسام المقبول في النهاية إلى أربعة أقسام؛ هي:

١– صحيح لذاته. **٢– صحيح لغيره.**

٣– حسن لذاته. **٤– حسن لغيره.**

❖ **الصحيح:**

تعريفه: لغة: الصحيح: ضد السقيم. وهو حقيقة في الأجسام، مجاز في الحديث، وسائر المعاني.

اصطلاحا: ما اتصل سنده بنقل العدل الضابط، عن مثله إلى منتهاه، من غير شذوذ، ولا علة.

شرح التعريف: اشتمل التعريف السابق على أمور يجب توافرها حتى يكون الحديث صحيحا، وهذه الأمور هي:

أ– اتصال السند: ومعناه أن كل راوٍ من رواته قد أخذه مباشرة عمن فوقه، من أول السند إلى منتهاه.

ب– عدالة الرواة: أي أن كل راوٍ من رواته اتصف بكونه مسلما، بالغا، عاقلا، غير فاسق، وغير محروم المروءة.

ج- ضبط الرواة: أي أن كل راوٍ من رواته كان تام الضبط؛ إما ضبط صدر، وإما ضبط كتاب.

د- عدم الشذوذ: أي ألا يكون الحديث شاذا. والشذوذ: هو مخالفة الثقة لمن هو أوثق منه.

هـ- عدم العلة: أي ألا يكون الحديث معلولا، والعلة: سبب غامض خفي، يقدح في صحة الحديث، مع أن الظاهر السلامة منه.

شروطه: يتبين من شرح التعريف أن شروط الصحيح التي يجب توافرها حتى يكون الحديث صحيحا خمسة، وهي: "اتصال السند، عدالة الرواة، ضبط الرواة، عدم العلة، عدم الشذوذ".

فإذا اختل شرط واحد من هذه الشروط الخمسة فلا يسمى الحديث حينئذ صحيحا.

مثاله: ما أخرجه البخاري في صحيحه، قال: "حدثنا عبد الله بن يوسف، قال: أخبرنا مالك، عن ابن شهاب، عن محمد بن جبير بن مطعم، عن أبيه، قال: سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم قرأ في المغرب بالطور". فهذا الحديث صحيح؛ لأن:

أ - سنده متصل: إذ إن كل راوٍ من رواته سمعه من شيخه. وأما عنعنة مالك، وابن شهاب، وابن جبير، فمحمولة على الاتصال؛ لأنهم غير مدلسين.

ب، جـ- ولأن رواته عدول ضابطون: وهذه أوصافهم عند علماء الجرح والتعديل.

١- عبد الله بن يوسف: ثقة متقن.

٢- مالك بن أنس: إمام حافظ.

٣- ابن شهاب الزهري: فقيه حافظ متَّفقٌ على جلالته وإتقانه.

٤- محمد بن جبير: ثقة.

٥- جبير بن مطعِم: صحابي.

د- ولأنه غير شاذ: إذ لم يعارضه ما هو أقوى منه.

هـ- ولأنه ليس فيه علة من العلل.

حُكْمُهُ: وجوب العمل به بإجماع أهل الحديث، ومن يعتدُّ به من الأصوليين والفقهاء. فهو حجة من حجج الشرع. لا يسع المسلم ترك العمل به.

المراد بقولهم: "هذا حديث صحيح" أو "هذا حديث غير صحيح":

أ- المراد بقولهم: "هذا حديث صحيح" أن الشروط الخمسة السابقة قد تحققت فيه. لا أنه مقطوع بصحته في نفس الأمر، لجواز الخطأ والنسيان على الثقة.

ب- والمراد بقولهم: "هذا حديث غير صحيح" أنه لم تتحقق فيه شروط الصحة الخمسة السابقة كلها أو بعضها، لا أنه كذبٌ في نفس الأمر؛ لجواز إصابة من هو كثير الخطأ.

❖ **ما هو أول مصنف في الصحيح المجرد؟**

أول مصنف في الصحيح المجرد صحيح البخاري، ثم صحيح مسلم. وهما أصح الكتب بعد القرآن، وقد أجمعت الأمة على تلقي كتابيهما بالقبول.

أ- أيهما أصح: والبخاري أصحهما، وأكثرهما فوائد؛ وذلك لأن أحاديث البخاري أشد اتصالا، وأوثق رجالا، ولأن فيه من الاستنباطات الفقهية، والنكت الحكمية ما ليس في صحيح مسلم.

هذا وكون صحيح البخاري أصح من صحيح مسلم إنما هو باعتبار المجموع، وإلا فقد يوجد بعض الأحاديث في مسلم أقوى من بعض الأحاديث في البخاري. وقيل: إن صحيح مسلم أصح، والصواب هو القول الأول.

ب- هل استوعبا الصحيح، أو التزماه؟ لم يستوعب البخاري ومسلم الصحيح في صحيحيهما، ولا التزماه. فقد قال البخاري: "ما أدخلت في كتابي الجامع إلا ما صح، وتركت من الصحاح لحال الطول"١.

وقال مسلم: "ليس كل شيء عندي صحيح وضعته ههنا، إنما وضعت ما أجمعوا عليه".

جـ- هل فاتهما شيء كثير أو قليل من الصحيح؟

١- قال الحافظ ابن الأخرم: لم يفتهما إلا القليل. وأنكر هذا عليه.

٢- والصحيح أنه فاتهما شيء كثير، فقد نقل عن البخاري أنه قال: "وما تركت من الصحاح أكثر" وقال: "أحفظ مائة ألف حديث صحيح، ومائتي ألف حديث غير صحيح".

د- كم عدد الأحاديث في كل منهما؟

١- **البخاري:** جملة ما فيه سبعة آلاف ومائتان وخمسة وسبعون حديثا بالمكررة، وبحذف المكررة أربعة آلاف.

٢- **مسلم:** جملة ما فيه اثنا عشر ألفا بالمكررة، وبحذف المكررة نحو أربعة آلاف.

هـ- أين نجد بقية الأحاديث الصحيحة التي فاتت البخاري ومسلما؟

تجدها في الكتب المعتمدة المشهورة، كصحيح ابن خزيمة، وصحيح ابن حبان، ومستدرك الحاكم، والسنن الأربعة، وسنن الدارقطني، وسنن البيهقي، وغيرها.

❖ الكلام على مستدرك الحاكم، وصحيح ابن خزيمة، وصحيح ابن حبان:

أ- **مستدرك الحاكم:** هو كتاب ضخم من كتب الحديث، ذكر مؤلفه فيه الأحاديث الصحيحة التي على شرط الشيخين أو على شرط أحدهما، ولم يخرجاها، كما ذكر الأحاديث الصحيحة عنده وإن لم تكن على شرط واحد منهما، معبرا عنها بأنها صحيحة الإسناد، وربما ذكر بعض الأحاديث التي لم تصح، لكنه نبه عليها، وهو متساهل في التصحيح، فينبغي أن يتتبع ويحكم على أحاديثه بما يليق بحالها، ولقد تتبعه الذهبي وحكم على أكثر أحاديثه بما يليق بحالها، ولا يزال الكتاب بحاجة إلى تتبع وعناية.

ب- **صحيح ابن حبان:** هذا الكتاب ترتيبه مخترع، فليس مرتبا على الأبواب، ولا على المسانيد، ولهذا أسماه: "التقاسيم والأنواع" والكشف عن الحديث من كتابه هذا عسر جدا، وقد رتبه بعض المتأخرين على الأبواب، ومصنفه متساهل في الحكم على الحديث بالصحة، لكنه أقل تساهلا من الحاكم.

ج- **صحيح ابن خزيمة:** هو أعلى مرتبة من صحيح ابن حبان؛ لشدة تحريه، حتى إنه يتوقف في التصحيح لأدنى كلام في الإسناد.

❖ **المستخرجات على الصحيحين:**

موضوع المستخرج: هو أن يأتي المصنف إلى كتاب من كتب الحديث، فيخرج أحاديثه بأسانيد لنفسه من غير طريق صاحب الكتاب، فيجتمع معه في شيخه، أو من فوقه.

هل التزم أصحاب المستخرجات فيها موافقة الصحيحين في الألفاظ؟

لم يلتزم مصنفوها موافقتهما في الألفاظ؛ لأنهم إنما يروون الألفاظ التي وصلتهم من طريق شيوخهم، لذلك فقد حصل فيها تفاوت قليل في بعض الألفاظ.

فوائد المستخرجات على الصحيحين:

للمستخرجات على الصحيحين فوائد كثيرة تقارب العشرة، ذكرها السيوطي في تدريبه، وإليك أهمها:

١- **علو الإسناد:** لأن مصنف المستخرج لو روى حديثا من طريق البخاري مثلا لوقع أنزل من الطريق الذي رواه به في المستخرج.

٢- **الزيادة في قدر الصحيح:** وذلك لما يقع من ألفاظ زائدة وتتمات في بعض الأحاديث.

٣- **القوة بكثرة الطرق:** وفائدتها الترجيح عند المعارضة.

ـــ ما هو المحكوم بصحته مما رواه الشيخان؟

مر بنا أن البخاري ومسلما لم يدخلا في صحيحيهما إلا ما صح، وأن الأمة تلقت كتابيهما بالقبول. فما هي الأحاديث المحكوم بصحتها، والتي تلقتها الأمة بالقبول يا ترى؟

والجواب هو: أن ما روياه بالإسناد المتصل فهو المحكوم بصحته، وأما ما حذف من مبدأ إسناده راوٍ أو أكثر – ويسمى المعلق١– وهو في البخاري كثير، لكنه في تراجم الأبواب ومقدماتها، ولا يوجد شيء منه في صلب الأبواب البتة، أما في مسلم فليس فيه من ذلك إلا حديث واحد في باب التيمم، لم يصله في موضع آخر، فحكمه كما يلي:

أ– **فما كان منه بصيغة الجزم:** كقال وأمر وذكر، فهو حُكْمٌ بصحته عن المضاف إليه.

ب– **وما لم يكن فيه جزم:** كيُروَى، ويُذكر، ويُحكى، ورُوِيَ، وذُكِرَ، فليس فيه حكم بصحته عن المضاف إليه، ومع ذلك فليس فيه حديث واهٍ؛ لإدخاله في الكتاب المسمى بالصحيح.

ـ مراتب الصحيح:

١– ما اتفق عليه البخاري ومسلم "وهو أعلى المراتب".

٢– ثم ما انفرد به البخاري.

٣– ثم ما انفرد به مسلم.

٤– ثم ما كان على شرطهما ولم يخرجاه.

٥– ثم ما كان على شرط البخاري، ولم يُخَرِّجْه.

٦– ثم ما كان على شرط مسلم، ولم يُخَرِّجْه.

٧– ثم ما صح عند غيرهما من الأئمة، كابن خزيمة، وابن حبان مما لم يكن على شرطهما، أو على شرط واحد منهما.

ـــ شرط الشيخين:

لم يفصح الشيخان عن شرطٍ شرطاه أو عيناه زيادةً على الشرط المتفق عليها في الصحيح، لكن الباحثين من العلماء ظهر لهم من التتبع والاستقراء لأساليبهما ما ظنه كل منهم أنه شرطهما، أو شرط واحد منهما.

وأحسن ما قيل في ذلك: أن المراد بشرط الشيخين أو أحدهما: أن يكون الحديث مرويا من طريق رجال الكتابين، أو أحدهما، مع مراعاة الكيفية التي التزمها الشيخان في الرواية عنهم.

- معنى قولهم: "متفق عليه":

إذا قال علماء الحديث عن حديث: "متفق عليه" فمرادهم اتفاق الشيخين، أي اتفاق الشيخين على صحته، لا اتفاق الأمة. إلا أن ابن الصلاح قال: "لكن اتفاق الأمة عليه لازم من ذلك وحاصل معه؛ لاتفاق الأمة على تلقي ما اتفقا عليه بالقبول".

- هل يشترط في الصحيح أن يكون عزيزا؟

القول الصحيح: أنه لا يشترط في الحديث الصحيح أن يكون عزيزا، بمعنى أن يكون له إسنادان؛ لأنه يوجد في الصحيحين وغيرهما أحاديث صحيحة وهي غريبة، واشترط بعض العلماء ذلك؛ كأبي علي الجبائي المعتزلي، والحاكم، وقولهم هذا خلاف ما اتفقت عليه الأمة.